المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 10479
الصفحـات : 13 المسلسل : 50

قمة الرياض الخماسية نزعت فتيل التوتر بين السودان والأمم المتحدة وتوصلت لفهم صحيح ومشترك لقرارات أبوجا (الأخيرة)

دارفور.. آفاق الحل

أطفال يلعبون أمام أحد معسكرات النازحين في دارفور (أ. ب)

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 10479
الصفحـات : 13 المسلسل : 50

مصطفى عثمان إسماعيل*

تعقدت مشكلة دارفور واستعصت حتى أصبحت المهدد الأول للأمن القومي السوداني. فعلى صعيد الجانب الإنساني تنتشر معاناة ومعسكرات النازحين في ولايات دارفور الثلاث، إضافة إلى معسكرات اللاجئين في دولة تشاد، حيث تظل مفتوحة للتجنيد من قبل الحركات المسلحة والمنظمات المشبوهة التي تستخدم العمل الإنساني غطاءً لها. وعلى الصعيد الأمني استشرت أعمال العنف بين القبائل بل حتى بين بطون القبيلة الواحدة، لا تستثنى في ذلك قبيلة عربية أو أفريقية، وكثرت أعمال السلب والنهب وزادت الانشقاقات والتجاوزات بين الحركات المسلحة في دارفور والهجمات على مواد وعمال الإغاثة. ويراوح الجانب السياسي المعني بالحوار مع غير الموقعين على اتفاقية أبوجا مكانه، بل حتى الذين وقعوا على اتفاقية أبوجا لم يستطع البعض منهم حتى الآن الانسجام مع هياكل حكومة الوحدة الوطنية. أما على الصعيد الدولي فإن العلاقة بين السودان والأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن لم تشهد عافية منذ بداية مشكلة دارفور. ورغم كل هذا وهذه الصورة التي رسمتها، تظل مشكلة دارفور مشكلة سودانية، بل مشكلة السودانيين في المقام الأول. فما هي آفاق الحل لهذه المشكلة المعقدة والخطيرة؟

لقد تم التوقيع على اتفاقية سلام دارفور في الخامس من مايو (ايار) 2006 بالعاصمة النيجيرية أبوجا، وهي اتفاقية شاركت فيها كل قوى المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي. صحيح أن الحركات المسلحة في دارفور التي كانت تشارك في المفاوضات لم توقع كلها على الاتفاقية، حيث انفرد رئيس حركة تحرير السودان مني أركو مناوي بالتوقيع على الاتفاقية بينما تخلف رفيقاه عبد الواحد محمد نور ود. خليل إبراهيم.

صادق مجلس الأمن الدولي ومجلس الأمن الأفريقي على الاتفاقية، وطالب المجلسان الذين لم يوقعوا عليها بالانضمام للاتفاقية وإلا ستوقع عليهم عقوبات. بعد شهر واحد من التوقيع على الاتفاقية، وتحديدا في يونيو (حزيران) 2006، كونت الفصائل المسلحة المعارضة التي لم توقع على اتفاق أبوجا، جبهة أسمتها «جبهة الخلاص الوطني» هدفها تقويض اتفاقية السلام بدارفور، ودعمت هذه الجبهة بالمال والسلاح. وقامت الجبهة بتنفيذ عمليات عسكرية على مواقع الحكومة ومواقع الفصيل الذي وقع اتفاقية سلام دارفور بقيادة مني أركو مناوي، بل إنها شنت هجوماً دموياً على منطقة حمرة الشيخ خارج دارفور في ولاية شمال كردفان وأعلنت مسؤوليتها عن هذا الهجوم.

لم يقتصر هجوم المتمردين على مواقع القوات المسلحة والفصيل الذي وقع على اتفاقية أبوجا، بل تعدى ذلك ليشمل عمال الإغاثة وقوات الاتحاد الأفريقي. على سبيل المثال استولى المتمردون على ما يزيد عن مائة عربة من منظمات الإغاثة وقوات الاتحاد الأفريقي تستعملها الآن في عملياتها العسكرية. إثر هذه التطورات السالبة، التي أثرت على الأمن في دارفور، دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان إلى اجتماع في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا (مقر الاتحاد الأفريقي). تداول الاجتماع الذي ترأسه الأمين العام السابق وشارك فيه السودان والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية حول كيفية الوصول إلى إنهاء المشكلة في دارفور، وتم الاتفاق في ذلك الاجتماع على أن الحل يكمن في ثلاثة عناصر: المفاوضات السلمية، ووقف إطلاق النار، وقوات حفظ السلام في دارفور.

حول العملية السلمية، تم الاتفاق على أن تقوم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالوساطة بين الحكومة والموقعين على اتفاقية أبوجا من طرف، والمعارضين للاتفاقية من الطرف الآخر. كما تم الاتفاق على أن الأسبقية

المصـــــدر : الشرق الاوسط
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 10479
الصفحـات : 13 المسلسل : 50

القصوى يجب أن تعطى للعملية السلمية لأنها تخاطب جذور المشكلة. وقد سمى الاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم التنزاني الجنسية، الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) ممثلا له، بينما اختار الأمين العام للأمم المتحدة أن يكون يان الياسون، وزير خارجية السويد ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبق ممثلا له.

فيما يختص بقوات حفظ السلام، تم الاتفاق على أن تقدم الأمم المتحدة الدعم المالي واللفني واللوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي التي تتولى السيطرة والعمليات العسكرية. كذلك تم الاتفاق على أن يتم تقديم دعم الأمم المتحدة وفق ثلاث مراحل سميت بالحزم الثلاث: الخفيف والثقيل ثم العملية الهجين. برز اختلاف على بعض التفاصيل حسمها اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي على مستوى القمة في أبوجا في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 2006 حسبما ورد في البيان الذي صدر من الاجتماع. وقد وافقت الحكومة السودانية وكذلك مجلس الأمن الدولي حسب البيان الرئاسي الصادر في 19 ديسمبر (كانون الاول) 2006 على نتائج اجتماعات أبوجا وأصبحت هي المحددة لعمل قوات حفظ السلام في دارفور.

بدأ تنفيذ مرحلة الدعم الأولى الخفيف، وقبل أن يكتمل، بعثت الأمم المتحدة بتفاصيل الدعم الثقيل حيث ظهر خلاف في بعض جوانبه وذلك بسبب تدخلات الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية التي كانت وراء إصدار القرار 1706 الذي رفضته الحكومة السودانية حيث تضمن القرار نصاً يدعو لتحويل القوات الأفريقية إلى قوات أممية في خروج واضح على مقررات اتفاقية أبوجا التي تنص على أن مهمة حفظ السلام في دارفور مسؤولية الاتحاد الأفريقي. وقد احتوى القرار 1706 على بنود اعتبرتها الحكومة السودانية مساساً بالسيادة السودانية مثل تلك المتعلقة بالقضاء والشرطة. وحاولت الإدارتان الأميركية والبريطانية الالتفاف على مقررات أبوجا بإدخال عناصر القرار 1706 ضمن تفسيرات مقررات أبوجا، وعندما تحفظت عليها الحكومة السودانية، وكالعادة ارتفعت الأصوات المعادية للسودان في لندن وواشنطن ونيويورك تنادي بالعقوبات على السودان ودق طبول الحرب عليه، وتوترت العلاقات بين السودان والأمم المتحدة بشكل لم يسبق له مثيل.

> **هناك عملية ابتزاز للقوات الأفريقية بحجب التمويل الأممي عنها لإثبات عجزها وفشلها.. والهدف هو أن يجد السودان نفسه في موقف لا مفر منه سوى الموافقة على الضغوط البريطانية والأميركية**

وبدأت عملية ابتزاز للقوات الأفريقية بحجب التمويل الأممي عنها لإثبات عجزها وفشلها، والهدف المنشود من ذلك هو أن يجد السودان نفسه في موقف لا مفر منه سوى الموافقة على الضغوط والتفسيرات الإلتوائية البريطانية والأميركية. ونشطت آلة الإعلام الغربية المعادية، وللأسف لم تنجو من ذلك حتى وسائل الإعلام العربية، لإظهار السودان وكأنه تراجع عن اتفاقيات والتزامات سبق ووافق عليها. واشتدت الحملة الغربية لتهيئة المناخ لفرض العزلة والعقوبات على السودان.

وفي ظل هذه الأجواء

د. مصطفى عثمان إسماعيل وسط عدد من الاعلاميين في أحد معسكرات النازحين («الشرق الأوسط»)

المصـــــدر :	الشرق الاوسط		
التـــاريخ :	07-08-2007	العـــدد :	10479
الصفحـات :	13	المسلسل :	50

المتوترة، انعقدت قمة الرياض العربية الأخيرة، والتقط القفاز الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين رئيس القمة العربية، ودعا إلى قمة خماسية ترأسها هو، وشارك فيها الرئيس عمر البشير والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وعمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي البروفيسور الفا عمر كوناري. وأهم ما خرجت به هذه القمة هو أنها نزعت فتيل التوتر بين السودان والأمم المتحدة، وتوصلت لفهم صحيح ومشترك لقرارات أبوجا، واتفقت على تشكيل لجنة فنية ثلاثية من الأمم المتحدة والسودان والاتحاد الأفريقي لوضع التفاصيل المطلوبة لتنفيذ إتفاق أبوجا. وعقدت اللجنة الثلاثية اجتماعاتها في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في إبريل (نيسان) 2007 وتوصلت لاتفاق باستثناء موضوع الطائرات المروحية الذي وافقت عليه الحكومة السودانية مؤخراً بعد أن تلقت ضمانات بأن الطائرات دفاعية وليست هجومية وأنها خاصة بقوات الاتحاد الأفريقي وتحت سيطرتها. وعليه تصبح الحكومة السودانية موافقة بالكامل على تفاصيل الحزمتين الخفيفة والثقيلة، مبدية استعدادها للحوار حول تفاصيل العملية الهجين، مما دفع بالكرة إلى ملعب مجلس الأمن الدولي. ويبقى التساؤل المطروح أمام الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية هو هل ستقسحا الطريق لمواصلة تمويل قوات الاتحاد الأفريقي بواسطة الأمم المتحدة، حتى تتمكن الدول الأفريقية من إرسال مزيد من القوات، أم ستمضيان في خطة الإبتزاز والمراوغة لتحقيق أجندتهما السياسية؟

والآن فلنعد إلى عنوان المقال «دارفور ـ آفاق الحل» لننظر في موقف الحكومة السودانية عما إذا كانت لديها رؤية وإستراتيجية لمعالجة هذه القضية التي شغلت الرأي العام المحلي والعالمي.

جاء في خطاب الرئيس عمر البشير في فاتحة أعمال الهيئة التشريعية القومية (البرلمان) ـ دورة الإنعقاد الرابعة يوم الاثنين الثاني من ابريل 2007 بخصوص دارفور ما يلي: «ظلت الحكومة تسعى حثيثاً بالتعاون مع الأطراف المعنية لضم غير الموقعين لمسيرة السلام، حيث وافقنا على مبادرة الاتحاد الأفريقي المدعومة من الأمم المتحدة، لعقد مؤتمر توحيد القيادات الميدانية، وتابعنا في الوقت ذاته الجهود المقدرة التي تقوم بها دولتا إريتريا وليبيا لإقناع القيادات السياسية لكل الحركات بالتوحد، والجلوس إلى مائدة المفاوضات وأن رؤيتنا الواضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ان الحل السياسي هو الخيار الأوحد لوقف الصراع في دارفور.

ثانياً: ان الإطار السياسي ينبغي أن يكون شاملا للجميع إلا من أبى.

ثالثاً: ان اتفاق سلام دارفور (أبوجا) يظل أساس الحل السياسي.

رابعاً: ان الحوار الدارفوري ـ الدارفوري يمثل عنصراً مكملاً للوصول إلى سلام مستدام في دارفور.

خامساً: أن يكون الاتحاد الأفريقي راعياً للعملية السياسية ومشرفاً عليها بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى إقليمياً ودولياً، على أن يظل الاتحاد الأفريقي قائداً ومسؤولا عن الجانب الأمني وأن تكون مشاركة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في إطار الحزم الثلاث التي جرى الاتفاق بشأنها مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة والتي ما يزال الحوار بشأنها جارياً.

سادساً: ان تحقيق العدالة والمحاسبة على التجاوزات يظل شأناً وطنياً تلتزم به مؤسسات العدالة الوطنية والتي شهد لها العالم بالكفاءة والنزاهة والخبرة.

سابعاً: وأخيراً، إن قضية دارفور يجب أن يستكمل حلها في إطار المسؤولية الوطنية لأبناء وبنات السودان وبأيديهم أولا وأخيراً.

* مستشار الرئيس السوداني ووزير الخارجية السابق